

الجزائر تقتنص فرص الاستثمار عبر القارة الأفريقية

منطقة التجارة الحرة خيار استراتيجي للخروج من الارتهاق لاقتصاد النفط



أفريقيا وجهة جديدة للاستثمار

وأكد أن هذه المشاريع ستستفيد منها لا محالة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كونها ستأتي بالإضافة للجوجسية اللازمة، لاسيما من خلال الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر ببلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، والمضايف بخط الألياف البصرية، وكذا ميناء شرشال، كمركز للشحن البحري. ومن المنتظر أن ترفع المنطقة التجارة البينية الأفريقية من 16 في المئة إلى 52 في المئة.

وتأتي تحركات البلد النفطي العضو في منظمة أوبك في إطار مساعيها لإحياء الدبلوماسية الاقتصادية والبدء في البحث عن منافذ تجارية جديدة جراء من دائرة الأزمات الاقتصادية جراء انهيار أسعار النفط بفعل جائحة كورونا والتي أثرت على الجزائريين في السنوات الأربع الأخيرة.

وبعكس التحول والاهتمام الإستراتيجي للجزائر نحو قارتها باعتبارها فضاءها الطبيعي، في الوقت الذي غزت فيه الصين وأوروبا بقوة أسواق أفريقيا، في خطوة اعتبرها خبراء متأخرة بالنظر للخطوات التي قامت بها جارتها تونس والمغرب في العامين الماضيين. وتشير معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن أفريقيا ستكون في السنوات القادمة أهم الأسواق الواعدة في العالم.

مؤسسات التفاوض بشأن المسائل العالقة ذات الصلة بقواعد المنشأ. وذكر بأن عملية إعداد عروض التعريفية الجمركية لتجارة السلع والخدمات وكذا العروض الأولية للقطاعات ذات الأولوية لتجارة الخدمات الجزائرية "هي الآن في مرحلتها الأخيرة".

وعبرت الجزائر عن اهتمامها بأهمية التكامل الاقتصادي، من خلال استبقائها على التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال الدورة الاستثنائية العاشرة لقمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في مارس 2018، وشاركت منذ انطلاق المفاوضات في سنة 2016 بطريقة منتظمة وفعالة، في كل اجتماعات المؤسسات التفاوضية، وعلى جميع المستويات. وأضاف جراد "هناك بعد هام لهذا المشروع من خلال التأسيس لوحدة عليا تعنى بتسيير ومتابعة هذا الملف الإستراتيجي".

وتابع "هذا بحثنا على بذل المزيد من الجهود لمواصلة العمل على تذليل الصعوبات والانتهاج من المسائل العالقة، والتي من شأنها التأثير على تفعيل التام لمنطقة التجارة الحرة". ومن بين المسائل العالقة، خص جراد بالذكر قواعد المنشأ وعروض التعريفية الجمركية لتجارة السلع وجداول الالتزامات المتعلقة بتجارة الخدمات. وفي هذا الإطار، أكد استعداد الجزائر لمواكبة التوافق المسجل على مستوى

تسعى الجزائر إلى الاستفادة من موقعها الأفريقي وجلب استثمارات وعوائد عبر المنطقة التجارية الحرة، حيث تراهن الحكومة على إزالة كافة العراقيل والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من كبوة الارتهاق للنفط.

الجزائر - تكشف تصريحات المسؤولين الجزائريين أن الحكومة وجهت انظارها بفاعلية نحو آفاق أشمل وأوسع لتنمية الاقتصاد وتنويع الإيرادات خارج الريع النفطي، وذلك عبر اقتناص فرص الاستثمار في منطقة التجارة الحرة قبل تفعيلها الرسمي.

وفي هذا السياق، أكد الوزير الأول عبدالعزيز جراد أن "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي ستدخل حيز التنفيذ مطلع السنة القادمة، تشكل خيارا إستراتيجيا بالنسبة للجزائر"، داعيا الدول الأفريقية إلى الإسراع في تذليل الصعوبات من أجل تفعيل التام للمنطقة.

وفي كلمة القاها حول هذه المنطقة وأهميتها خلال مشاركته في الدورة الاستثنائية الـ13 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، أكد جراد أن "الجزائر ترى في هذه المنطقة خيارا إستراتيجيا يستوجب تضافر الجهود للمضي به قدما، خدمة لأهداف التنمية في قارتنا وفي دولنا". وأضاف "هذه المنطقة ستدعم أهداف

الاندماج سلاح شركات التأمين السعودية لمواجهة الخسائر

والمالية المتسارعة في أسواق المال السعودية.

واعلنت شركتا الأهليية للتأمين التعاوني واتحاد الخليج للتأمين التعاوني السعوديتين، في إفصاح للبورصة المحلية (تداول) في ديسمبر الماضي عن توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة لتقييم جدوى اندماج الشركتين. وجاء ذلك بعد إعلان ولاء للتأمين ومتلافي أي.أي.جي العربي عن تلقيهما خطاب عدم مانعة مؤسسة النقد العربي السعودي الاندماج بينهما. ويرى محللون أن السلطات المالية السعودية تحاول تشجيع شركات التأمين الصغيرة على الاندماج لزيادة قدرتها على المنافسة وتعزيز قدرتها على مواكبة الإصلاحات التي تشهدها البلاد من أجل تلبية حاجة السوق إلى خدمات التأمين. وتواصل السعودية جهود تطوير خدمات التأمين الإلزامية وتشجيع انتشارها لضمان مصالح المستثمرين في ظل ضعف ثقافة التأمين بين المواطنين.

وتسعى مؤسسة النقد العربي (السعودي) إلى دفع شركات القطاع للاندماج نظرا إلى محدودية رؤوس أموالها، ما يعيقها عن القيام بأنشطتها بالشكل المطلوب، ويلحق بها خسائر.

ومنذ العام الماضي يشهد قطاع التأمين السعودي صفقات اندماجات متلاحقة، بدعم وتشجيع من مؤسسة النقد العربي السعودي التي تشرف على القطاع.

21.2
مليون دولار قيمة صفقة اندماج اتحاد الخليج والأهلية للتأمين مقابل إصدار أسهم جديدة

ويهدف الاندماج إلى مساعدة شركات التأمين الصغيرة على مواجهة خسائرها وتقوية أوضاعها المالية، إضافة إلى محاولة مواكبة الإصلاحات الاقتصادية

في شركات التأمين السعودية لمواجهة الخسائر بسلاح الاندماج في خطوة تهدف إلى التغلب على عقبات التمويل نظرا إلى محدودية رؤوس أموال عدد من الشركات، ما يعيقها عن القيام بأنشطتها بالشكل المطلوب، ويلحق بها خسائر.

ومن المتوقع أن يتم إلغاء إدراج أسهم شركة الأهليية في البورصة المحلية وإجراء إلغاء أسهم الشركة من السوق. وفي أكتوبر الماضي، وافقت الجمعية العمومية لشركة اتحاد الخليج على زيادة رأس المال بنسبة 53 في المئة من 150 مليون ريال (40 مليون دولار) إلى 229.5 مليون ريال (61.2 مليون دولار) بهدف الاندماج مع "الأهلية للتأمين".

ويضم قطاع التأمين السعودي، 35 شركة تأمين وإعادة تأمين، جميعها مدرج في البورصة المحلية. وأعلنت، الأحد، اثنتان من أكبر شركات التأمين في السعودية، عن تنفيذ عملية اندماج بينهما في صفقة قيمتها حوالي 80 مليون ريال (21.2 مليون دولار) وبلغت شركتا "اتحاد الخليج" و"الأهلية للتأمين" البورصة السعودية في إفصاح مشترك، "نفاذ اندماج الأهليية للتأمين في اتحاد الخليج، مقابل إصدار أسهم جديدة تسجل لصالح مساهمي الأهليية".

وقالت الشركتان "نتيجة لصفقة الاندماج ستلغى جميع أسهم «الأهلية» وستقوم «اتحاد الخليج» بزيادة رأس مالها بإصدار 7.95 مليون سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ 10 ريال للسهم الواحد لصالح مساهمي الأهليية".

سلطنة عُمان تؤسس شركة طاقة تجمع التمويلات

مبادرة حكومية تتسلم الإيرادات وتسدد التكاليف الرأسمالية

دفعت الأزمة الاقتصادية سلطنة عمان إلى إطلاق شركة طاقة حكومية تتولى استلام إيرادات النفط والغاز بصفة مستقلة عن شركة نفط عمان في خطوة تهدف إلى جمع القروض في ظل تفاقم حاجيات التمويل لمعالجة آثار تهاوي أسعار النفط.

مسقط - انشأت سلطنة عمان شركة طاقة وطنية جديدة ستملك جزءا أكبر رقعة نفطية في البلد العربي الخليجي وستكون لها القدرة على الاقتراض، إذ تسعى السلطنة التي تشهد حاجتها إلى السيولة لمعالجة تداعيات انخفاض أسعار النفط.

وأفادت الجريدة الرسمية أن شركة تنمية طاقة عمان الجديدة ستملك مساهمة في شركة تنمية نفط عمان، وهي شركة حكومية للتقني عن النفط والغاز وإنتاجهما، إلى جانب حصة في الاتفاقيات النفطية المتعلقة بالمربع (بلوك) 6.

ويضم المربع 6 أكبر عمليات النفط والغاز في عمان، بحسب شركة استشارات الطاقة وود ماكينزي. وقالت وزارة الطاقة العمانية إن الشركة الجديدة مملوكة للحكومة بالكامل وإنها ستتولى استلام إيرادات النفط والغاز وتسدد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية.

وأجرى السلطان هيثم بن طارق الحاكم الجديد للبلاد تغييرات في الحكومة وأجهزة الدولة. وفي أكتوبر، أقر تطبيق ضريبة القيمة المضافة من أبريل لدعم إيرادات الدولة.

ويتمتع السلطان هيثم بن طارق بخبرة إدارية واقتصادية، ويظهر إلى الأمام الرهنة على أنها خلفية كافية لإعادة مسار الاقتصاد العماني بعيدا عن أي ترهل إداري ومالي أشار إليه في أول خطاباته الموجهة للعمانيين بعد توليه الحكم خلفا لابن عمه السلطان قابوس.

وسيتيم فرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات (باستثناءات محددة في القانون واللائحة) في كل نقطة بيع أي في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، كما أنها ستفرض على استيراد السلع إلى السلطنة باستثناءات محددة في القانون واللائحة كذلك.

وكانت السلطنة قد أصدرت تشريعات أخرى لتهيئة المناخ العام قبل إقرار هذه الضريبة وذلك من خلال القوانين المحفزة للاقتصاد، وقانون الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وقانون الاستثمار، وقانون الإفلاس، وقد كان سبب التأخير في تطبيق ضريبة القيمة المضافة حسب خبراء يعود إلى تهيئة المناخ لاستكمال تلك القوانين والتشريعات.

ورغم جسامته التحديات الاقتصادية المتوقعة بأزمة كورونا وانهيار أسعار النفط، ترى تقارير دولية أن السلطنة في طريقها لتحقيق التعافي الاقتصادي حيث سبق أن كشف تقرير نشرته مؤسسة اتش.كي.تي.دي.سي للأبحاث ومقرها هونغ كونغ مؤخرا أن سلطنة عمان تنفذ نمودجا ناجحا للتنوع الاقتصادي، مشيدا بنهجها في تحرير تجارة السلع والخدمات.

وقال التقرير إن "السلطنة اتبعت بنشاط خطة تنمية تركز على التنوع والتصنيع والخصخصة بهدف التخفيض من مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 في المئة، وأضحت السياحة والصناعات القائمة على الغاز مكونات رئيسية من إستراتيجية التنوع الحكومية".

وتسعى سلطنة عمان إلى إطلاق شركة طاقة حكومية تتولى استلام إيرادات النفط والغاز بصفة مستقلة عن شركة نفط عمان في خطوة تهدف إلى جمع القروض في ظل تفاقم حاجيات التمويل لمعالجة آثار تهاوي أسعار النفط.

مسقط - انشأت سلطنة عمان شركة طاقة وطنية جديدة ستملك جزءا أكبر رقعة نفطية في البلد العربي الخليجي وستكون لها القدرة على الاقتراض، إذ تسعى السلطنة التي تشهد حاجتها إلى السيولة لمعالجة تداعيات انخفاض أسعار النفط.

ويضم المربع 6 أكبر عمليات النفط والغاز في عمان، بحسب شركة استشارات الطاقة وود ماكينزي. وقالت وزارة الطاقة العمانية إن الشركة الجديدة مملوكة للحكومة بالكامل وإنها ستتولى استلام إيرادات النفط والغاز وتسدد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية.

ويتمتع السلطان هيثم بن طارق بخبرة إدارية واقتصادية، ويظهر إلى الأمام الرهنة على أنها خلفية كافية لإعادة مسار الاقتصاد العماني بعيدا عن أي ترهل إداري ومالي أشار إليه في أول خطاباته الموجهة للعمانيين بعد توليه الحكم خلفا لابن عمه السلطان قابوس.

وسيتيم فرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات (باستثناءات محددة في القانون واللائحة) في كل نقطة بيع أي في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، كما أنها ستفرض على استيراد السلع إلى السلطنة باستثناءات محددة في القانون واللائحة كذلك.

وكانت السلطنة قد أصدرت تشريعات أخرى لتهيئة المناخ العام قبل إقرار هذه الضريبة وذلك من خلال القوانين المحفزة للاقتصاد، وقانون الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وقانون الإفلاس، وقد كان سبب التأخير في تطبيق ضريبة القيمة المضافة حسب خبراء يعود إلى تهيئة المناخ لاستكمال تلك القوانين والتشريعات.

ورغم جسامته التحديات الاقتصادية المتوقعة بأزمة كورونا وانهيار أسعار النفط، ترى تقارير دولية أن السلطنة في طريقها لتحقيق التعافي الاقتصادي حيث سبق أن كشف تقرير نشرته مؤسسة اتش.كي.تي.دي.سي للأبحاث ومقرها هونغ كونغ مؤخرا أن سلطنة عمان تنفذ نمودجا ناجحا للتنوع الاقتصادي، مشيدا بنهجها في تحرير تجارة السلع والخدمات.

وقال التقرير إن "السلطنة اتبعت بنشاط خطة تنمية تركز على التنوع والتصنيع والخصخصة بهدف التخفيض من مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 في المئة، وأضحت السياحة والصناعات القائمة على الغاز مكونات رئيسية من إستراتيجية التنوع الحكومية".

وتسعى سلطنة عمان إلى إطلاق شركة طاقة حكومية تتولى استلام إيرادات النفط والغاز بصفة مستقلة عن شركة نفط عمان في خطوة تهدف إلى جمع القروض في ظل تفاقم حاجيات التمويل لمعالجة آثار تهاوي أسعار النفط.

ويتمتع السلطان هيثم بن طارق بخبرة إدارية واقتصادية، ويظهر إلى الأمام الرهنة على أنها خلفية كافية لإعادة مسار الاقتصاد العماني بعيدا عن أي ترهل إداري ومالي أشار إليه في أول خطاباته الموجهة للعمانيين بعد توليه الحكم خلفا لابن عمه السلطان قابوس.

وسيتيم فرض هذه الضريبة على معظم السلع والخدمات (باستثناءات محددة في القانون واللائحة) في كل نقطة بيع أي في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، كما أنها ستفرض على استيراد السلع إلى السلطنة باستثناءات محددة في القانون واللائحة كذلك.

وكانت السلطنة قد أصدرت تشريعات أخرى لتهيئة المناخ العام قبل إقرار هذه الضريبة وذلك من خلال القوانين المحفزة للاقتصاد، وقانون الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وقانون الإفلاس، وقد كان سبب التأخير في تطبيق ضريبة القيمة المضافة حسب خبراء يعود إلى تهيئة المناخ لاستكمال تلك القوانين والتشريعات.

ورغم جسامته التحديات الاقتصادية المتوقعة بأزمة كورونا وانهيار أسعار النفط، ترى تقارير دولية أن السلطنة في طريقها لتحقيق التعافي الاقتصادي حيث سبق أن كشف تقرير نشرته مؤسسة اتش.كي.تي.دي.سي للأبحاث ومقرها هونغ كونغ مؤخرا أن سلطنة عمان تنفذ نمودجا ناجحا للتنوع الاقتصادي، مشيدا بنهجها في تحرير تجارة السلع والخدمات.

وقال التقرير إن "السلطنة اتبعت بنشاط خطة تنمية تركز على التنوع والتصنيع والخصخصة بهدف التخفيض من مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 في المئة، وأضحت السياحة والصناعات القائمة على الغاز مكونات رئيسية من إستراتيجية التنوع الحكومية".



شع السيولة ينهك التوازنات